

الحكومة العراقية حائرة والميليشيات متأهبة بعد الضربات الأميركية

بغداد - ما يحصل اليوم على الساحة العراقية من تبادل للضربات العسكرية بين القوات الأميركية والميليشيات الموالية لإيران ليس مفاجئاً. إن هذه التطورات تقع في إطار تصعيد طهران ضد المصالح الأميركية في العراق ولا يتوقع أن يمر ذلك دون ردود أميركية بالغة الدقة ضد أذرع طهران. قبل رد واشنطن عبر ضربة جوية استهدفت معسكراً تابعاً لحزب الله العراقي في القائم غرب العراق أكدت ميليشيات طهران تماد في استهداف القواعد الأميركية في مرات عدة خلال شهر ديسمبر في "عين الأسد" بمحافظة الأنبار غربي البلاد وقاعدة "بلد" الجوية شمال بغداد، التي تضم أيضاً جنوداً أميركيين، وفي مطار بغداد الدولي المخصص جزء منه لقوات التحالف الدولي، ويضم قطعات عسكرية أميركية. هناك تخطيط واضح في الموقف السياسي لحكومة عراقية مستقبلية تجاه ما حصل رغم حزمة البيانات المعتادة التي حاولت الأحزاب من خلالها التودد لإيران وليس لحماية الأراضي العراقية المستباحة من طهران.

لقد ادعى رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي في تصريح له بأنه استنكر العملية العسكرية الأميركية، لكنه تجاهل حقيقة أن وزير الدفاع الأميركي كان قد أبلغه بالضربة الجوية قبل حصولها بنصف ساعة بحسب قناة "سي. إن. إن" الأميركية. وسبق أن حذر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إيران وحلفائها في العراق من مغبة تنفيذ أي هجمات صاروخية يمكن أن تضر بالأميركيين، متوعداً بأن مثل هذه الهجمات "ستقابل برد حاسم" وقبل يوم واحد من الضربة قام الوزير الأميركي بزيارة سرية خاطفة إلى قاعدة "عين الأسد" غرب العراق، بحسب تسريبات صحافية.

رغم الشعور العام داخل أوساط كثيرة في العراق ومن مقربين من القيادات السياسية المسؤولة عن الميليشيات بأن وقع هذه الضربة سيمر دون تجرؤ الميليشيات على خطوات انتحارية، فإنه توجد محاولات ذات إيقاع إعلامي مكرر لتصعيد المطالبات السابقة الداعية إلى طرد الأميركيين من العراق عبر إبطال الاتفاقية الاستراتيجية الأمنية المشتركة.

لكن الكثير من القانونيين العراقيين يقررون بصعوبة ذلك لما قد يترتب عليه من تكاليف مالية كبيرة يتحملها العراق الغارق في ديونه. وأشار جاسم حنون الخبير في القانون إلى أن "العراق لا يستطيع الخروج من هذه الاتفاقية في المنظور القريب".

لقد لوححت الولايات المتحدة في هذا الصدد قبل فترة، بأنه وفي حالة ما إذا طالبت الحكومة العراقية القوات الأميركية بمغادرة أراضيها بعد انتهاء الحرب على "داعش" فإنه يتوجب على العراق تسديد تلك المبالغ المترتبة بذمتها مع الفوائد، إضافة إلى تكلفة حرب عام 2003 والبالغة ترليون ومئة مليار دولاراً. لقد جاء الرد العسكري الأميركي لتصحيح الوهم الإيراني بعدم قدرة واشنطن عن الرد خاصة بعد صمتها عقب حادثة إسقاط الحرس الثوري الإيراني للطائرة المسيرة الأميركية في العراق.



من التحذير إلى التنفيذ

اليابان وافد جديد يضاف إلى تعقيدات عسكرية الخليج

طوكيو في مهمة عسكرية محفوفة بمطبات التوتر الأميركي الإيراني



خطوة محايدة أم اصطلاف

الأوسط، حيث اشتكى من أنها تدفع "تعويضاً صفرياً" عن دوريات حماية ممرات الشحن في المنطقة، وحضها على تغطية المزيد من تكاليف نشر القوات الأميركية في منطقة الخليج، وفي اليابان. واصطدمت دوماً برغبة الرئيس الأميركي في زيادة الدور العسكري الياباني في المنطقة، بعقبات قانونية ودستورية، فضلاً عن حالة من الرفض الشعبي.

فشل الوساطة اليابانية

يحد دستور اليابان السلمي، خاصة مادته التاسعة الشهيرة، من قدرات طوكيو على المشاركة في التحالفات العسكرية الدولية. لذلك تصر الحكومة على وصف مهمتها العسكرية الجديدة في الخليج بأنها إحدى مهمات "التحقيق والبحث".

ويتفادى هذا الوصف القيود الدستورية، لأن قانون قوات الدفاع الذاتي، لا تحتاج مادته الرابعة، إلى موافقة البرلمان أو حتى رئيس الوزراء في مثل هذه المهام. وتكون لوزير الدفاع وحده القدرة على اتخاذ قرار إرسال قوات الدفاع الذاتي إلى أي مكان. يأتي نشر القوة العسكرية اليابانية متسقاً مع تحركات رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، الرامية إلى إعادة تفسير الدستور بما يجعل بلاده دولة طبيعية ذات دور مؤثر في حفظ الأمن والاستقرار العالميين.

وبدأت بشائر هذا الأمر تظهر في شكل تعزيز التواجد العسكري في قاعدة لليابان في جيبوتي، تأسست عام 2011 لإطلاق عمليات متنوعة لمكافحة القرصنة. جاءت الخطوة اليابانية أيضاً لتؤكد التوقعات بأن وساطة طوكيو بين واشنطن وطهران فشلت، أو بعدت إكثنيكيا على الأقل، لأنها جاءت بعد أيام معدودة من قيام الرئيس روحاني بأول زيارة لرئيس إيراني إلى طوكيو منذ عشرين عاماً، لتخفيف حدة التوتر مع الولايات المتحدة.

في ضوء هذه المعلومات تبدو منطقة الخليج مقبلة على مرحلة جديدة من التصعيد والتوتر، في ظل عدم استبعاد حدوث تطوّرين بالغي الخطورة. أحدهما، إقدام إيران أوائل العام الجديد على تخفيض التزاماتها بموجب اتفاقية عام 2015 المصممة لتجميد برنامجها النووي، حيث هدت باتخاذ خطوة جديدة لتخفيض التزاماتها كل 60 يوماً بالضبط على الدول الغربية، بما فيها فرنسا وبريطانيا واليابان لتخفيف

بعدما صادقت الحكومة اليابانية مؤخرًا على إرسال قوة دفاع لضمان أمن الملاحة في منطقة الخليج، أثير الجدل حول هذه الخطوة غير المسبوقة والتي يرى فيها البعض أنها ستضاعف ملامح عسكرية المنطقة. ورغم وجود إجماع على أنه من غير المتوقع أن تلعب طوكيو دوراً مؤثراً في حفظ أمن الملاحة، فإن هذه الخطوة قد تكشف مستقبلاً مواقفها وإصطفافاتها الحقيقية إن حصل أي صراع عسكري بين طهران وواشنطن.

إيران التي تحتفظ معها منذ فترة طويلة بعلاقات ودية. أسهمت العلاقة الوطيدة في تحقيق أمن الطاقة باليابان التي تعد مستورداً رئيسياً للنفط الإيراني على مدى عقود المنطقية، خلال زيارة حسن روحاني الأخيرة إلى طوكيو، ورغبة منهم في استئناف طوكيو شراء النفط، ومن خلال اتفاق ضمني يقوم على اقتراح إيراني بقيام الشركات اليابانية بالاشتراك مع القوات الأميركية عبر تقديم خدمات تقنية للمصافي الإيرانية مقابل الحصول على النفط، بما يعني عدم القيام بتحويل أموال لجهات إيرانية أو شراء النفط من طهران، والإحتفاظ به كمخزون استراتيجي دون استخدامه في الفترة الحالية.

المحت إيران إلى قيام بعض الشركات الصينية بمثل تلك التحركات، لكن هذا المقترح يصطدم بانعدام الرغبة لدى الشركات اليابانية في خرق العقوبات الأميركية.

مصادقة طوكيو على إرسال قوة لحفظ أمن الملاحة في الخليج تثير تساؤلات عما إذا كانت ستحافظ على حيادها في حالة المواجهة بين طهران وواشنطن

باتي إطلاق اليابان لمهمتها في حفظ أمن الملاحة بالخليج بعد ازدياد التوترات العسكرية في المنطقة بشكل حاد، عقب الهجوم على ناقلتين نفطيتين، إحداهما كانت تحمل نفطاً إلى اليابان. استجابات طوكيو بطريقتها الخاصة لضغوط الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وطالبتها بلعب دور أكثر نشاطاً في حماية مصالحها في منطقة الشرق

القاهرة - في خطوة غير مسبوقة في منطقة الشرق الأوسط، صادقت الحكومة اليابانية الجمعة، على إرسال قوة دفاع لضمان أمن الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي التي تستورد منها طوكيو حوالي 90 بالمئة من النفط الخام. تبدأ القوة مهامها مع إطلاق العام الجديد، عندما تبحر المدمرة الحربية "تاكاتامسي" التي يبلغ وزنها 4650 طنًا، وطاوتران من طراز P-3C المضادة للغواصات، للقيام بدوريات هناك بهدف جمع المعلومات البحرية والمساعدة في ضمان الملاحة الآمنة للألاف من السفن ذات الصلة باليابان وتمر في المنطقة.



د. أحمد قنديل
خبير مصري
في العلاقات الدولية

مهمة صعبة من المتوقع أن تبدأ الطائرات العمل أولاً. أما المدمرة سوف تغادر البلاد في أوائل شهر فبراير، كي تبدأ مهامها منتصف الشهر نفسه. وسيكون هناك حوالي 200 من أفراد الطاقم على متن المدمرة، وسيتم وضع نحو 60 من العاملين في وحدة P-3C.

تخطط طوكيو في العام المالي الجديد لإنفاق 4.68 مليار ين (42.7 مليون دولار) على هذه القوة، التي تستمر في مهامها لمدة عام، حتى 26 ديسمبر المقبل. تبدو هذه القوة العسكرية المحدودة نسخة خاصة تقدمها اليابان لحفظ أمن الملاحة في المنطقة، بعد استبعاد المشاركة في تحالف تقوده الولايات المتحدة لحماية ناقلات النفط وسفن الشحن من التهديدات الإيرانية. ولن تتم أنشطة الحراسة اليابانية في مضيق هرمز الذي يمر عبره الجزء الأكبر من إمدادات النفط العالمية، حيث يجري التحالف الذي تقوده واشنطن عملياته، وسيتم نشر القوات اليابانية في خليج عمان وبحر العرب وخليج عدن.

تهدد النسخة اليابانية إلى حفظ أمن الملاحة في الخليج وإلى تجنب إعطاء الانبعاث بان طوكيو تقف إلى جانب الولايات المتحدة مباشرة ضد